إشكالية المقاول الجزائري الجديد

الجزء الأول

أ.مراح حياة- جامعة الجزائر

بعد الاستقلال مباشرة وجدت الجزائر نفسها في ظروف اقتصادية واجتماعية لا تحسد عليها فحالة الدمار تميز الوطن بأكمله، إلى جانب نقص معتبر في الموارد المالية والتقنية بصفة خاصة. وأمام هذا الوضع كان لزاما على القيادة السياسية آنذاك العمل على إرساء قاعدة اقتصادية صلبة لمواجهة هذه الظروف والنهوض بالاقتصاد الوطني، وسرعان ما حسم الأمر وقامت عملية التنمية على الخيار الاشتراكي المرتكز على الاقتصاد الموجه. وبذلك أسست مؤسسات القطاع العام الذي أوكلت له مهمة تشييد البلاد وبناء اقتصاد وطني متحرر من أية تبعية للدول الأجنبية. وفعلا شيدت المصانع واستوردت الآلات ومعها أنظمة العمل والتسيير ووظفت اليد العاملة في ظل الاهتمام المنصب على محاربة أي نوع من الاستغلال والتبعية وذلك بالحفاظ على الهوية الوطنية .

بالمقابل هذا الخيار الاشتراكي لم يمنع من ظهور بعض المقاولين الخواص الذين أنشؤوا مؤسساتهم الإنتاجية إما بتحويل نشاطهم التجاري أو استثمار رؤوس أموال العائلة أو بالتشارك مع أصحاب رؤوس الأموال مقابل خبراتهم. المهم أنهم ساهموا في ظهور قطاع صناعي خاص وطني، لكن وبفعل الاهتمام المنصب على تنمية القطاع العام، همش القطاع الخاص بطريقة شبه كلية كطرف مساهم في عملية التنمية الوطنية. فغياب النصوص القانونية المؤطرة لظهور وعمل المقاولين دفع بهم إلى العمل في الخفاء، تقليص حجم الاستثمارات وعدم التصريح برقم الأعمال المحقق فعليا ومنه الغش والتهرب الضريبي خوفا من سياسة التأميمات التي عرفتها البلاد، إلى جانب الحد من التشغيل في إستراتيجية لكبح وصد المقاومة العمالية والحد من حظوظ نمو الحركة المطلبية بين

أوساط عمال هذا القطاع. غير أنه "رغم المراقبة والحدود المفروضة على الخواص استطاع هذا القطاع التطور والتهكيل تحت ظل القطاع العام" (1)

بعدما ظهر القطاع الصناعي الخاص بين أحضان القطاع العام متأثرا بميكانيزمات عمل الاقتصاد الموجه عرف هذا القطاع مرحلة أكثر أهمية وحركية، والمرتبطة بتغير الوجهة الاقتصادية للبلاد وانفتاحها على الاقتصاد الحر. وبذلك تحرر المقاولون من عقدة التخوف من نمو نشاطاتهم وتوسعها فشهدنا حركة واسعة للاستثمارات والمبادرات الصناعية والخدماتية خاصة تلك الميادين التي كانت حكرا على القطاع العام كالبنوك التأمينات والنقل الجوي .. الخ

لقد حضي القطاع الخاص خلال هذه المرحلة باهتمام بالغ حيث طلب منه صراحة المساهمة في عملية التنمية والنهوض بالاقتصاد الوطني، فوضعت المحفزات والتشجيعات لحمله على خوض زمام المبادرة بعد ما كان يتخوف منه ويقيد في ظل الاقتصاد الموجه .

المهم في الأمر أن استراتيجيات ونظم عمل المقاولين قد ارتبطت إلى حد كبير بالظروف الاقتصادية والسياسية التي ظهروا فيها. فإذا كان قدامى المقاولين الذين ظهروا في ظل الاقتصاد الموجه قد حدوا من نشاطاتهم وعملوا في الخفاء فان الجدد، الذين ظهروا خلال مرحلة اقتصاد السوق قد تبنوا طرقا ونظما جديدة واعتمدوا على تكنولوجيات عالية بهدف الرفع من إنتاجيتهم استجابة لشروط المنافسة ومنه مراعاة الجودة والنوعية تحسبا للتوسع والتفوق .

على الصعيد آخر، يعتمد المقاولون سواء القدامى منهم أو الجدد على النظم التقليدية المرتبطة بعلاقات القرابة في عملية توظيف وتسيير العمال، حيث يوظفون أفرادا ينتمون لعائلاتهم، جماعتهم أو منطقتهم، مانحين إياهم المناصب الحساسة في المؤسسة مما يضمن لهم الحفاظ على سر الأعمال وعدم تسريبها الى الأغراب أو المنافسين، "فوجود المؤسسة يتأتي من استقرار عمالها اعتمادا على السعي لخلق الشعور بالوفاء لديهم مما يعد مصدر قوة للمقاول"(2) الأمر الذي يساعد على تفادي حدوث اضطرابات

(1)Liabes Djillali , Capital Privé et patrons d'industrie en Algérie (1962-1982),CREAD, Alger, 1984, P 521.

(2)Henni Ahmed, Le cheikh et le patron, usage de la modernité dans la reproduction de la tradition, OPU, ALGER, 1993, P 23.

في العمل، التخريب أو سرقة ممتلكاته وبذلك يلعب المقاول دورا مهما في ضبط مؤسسة من خلال ضبط عماله اعتمادا على روابط عائلية تقليدية. وهذا ما دفع "هني" إلى القول أن "الفعالية الفعلية ليست اقتصادية وإنما اجتماعية، على رب العمل إن يكون شيخا قبل إن يكون رأسماليا"[1]. ومنه توظيف علاقات القرابة في المشروع العصري .

أما من حيث تعامل المقاول مع المحيط الذي يعمل فيه، فلقد تطلب الأمر عقد علاقات شخصية ومباشرة مع أعضاء من الإدارة وأصحاب القرار بفعل التعقيدات والصعوبات التي يواجهها خاصة مع بيروقراطية الإدارة. فتطور هذا القطاع لم يعتمد على حجم استثماراته والامتيازات الممنوحة له فقط وإنما بتسهيل من رأسمال اجتماعي يربطه مع مختلف إطارات وموظفي القطاعات والمؤسسات التي يتعامل معها، "فالقطاع الخاص يعيد إنتاج نفسه عبر ميكانيزم مرتكز أساسا على رأسمال علاقات شخصية"[2]، فالمقاول لا يتعامل مع المحيط في شقه الاقتصادي فقط وإنما مع شقه الاجتماعي كذلك، في محاولة لرصد نقاط القوة فيه وتسخيرها لصالح مشروعه كأن يعقد صداقات وينشئ علاقات مع أفراد ذوي وزن على الساحة الاقتصادية مثلا.

1 – إشكالية المقاول في الدراسات الغربية :

لقد تكرر الكلام عن المقاول وخصائصه، ولقد تعددت تعاريفه وأوصافه بتعدد الباحثين الذين كرسوا كتاباتهم حول هذا الموضوع أو اهتموا بأحد جوانب المجال الاقتصادي. لذلك ارتأينا تدقيق البحث بعض الشيء حول موضوع المقاول، للتعرف عن قرب عمن يكون، دوره وخصائصه، لكن قبل ذلك نفضل إعطاء فكرة عن المقاولة التي يشتق منها اسم الفاعل "المقاول" .

1 ـ 1. المقاولة Entreprenariat : بعد عملية المطالعة تحصلنا على عدد من التعاريف التي تخص المقاولة، نعرض فيما يلي أهمها :

- "المقاولة = حاول، بدأ، خاض، وتتضمن فكرة التجديد ومنه المغامرة"[3]

(1)Henni Ahmed, Opcit, P 26.

(2)Hemmam A.," Le nouveau secteur privé en Algérie", In Revue du CENEAP, CENEAP, Alger , N° 2 JUIN 1985, P 106 .

(3)A.R . Francois , "Manuel d'organisation , organistion de l'entreprise , Les Editions d'organisation , Tome 2 , Paris , 1983 , p 15 .

يتضح بداية أن المقاولة عبارة عن سيرورة فعل أو عمل، إذ لا يكفي أن تنشأ لدى الفرد فكرة لإنشاء مشروع ما فحسب، وإنما يشترط أمرين : أن تكون فكرة جديدة وأن يعمل على تجسيدها، حيث يتابع الكاتب قائلا : "يوجد إذا من وراء القصد في إنشاء مؤسسة أهدافا نأمل الوصول إليها، ومنه لا بد من العمل لتحقيق ذلك"[1].

"المقاولة عبارة عن السيرورة التي تهدف إلى إيجاد منتوج جديد ذو قيمة بمنحه الوقت والعمل اللازمين، مع تحمل المخاطر المالية، البسيكولوجية والاجتماعية المترتبة عن ذلك"[2].

إذا كان التعريف الأول يشير إلى فكرة المغامرة، فالثاني يشير صراحة إلى فكرة تحمل المخاطر التي تنجم من المغامرة باقتراح منتوج جديد على المستهلك .

"المقاولة هي فعل التنسيق بين الموارد الطبيعية، اليد العاملة ورأسمال عند إنشاء مؤسسة جديدة، تسويق منتوجات جديدة لتلبية الطلب، مباشرة إبداعات تكنولوجية وتسيير تنظيمات، وخوض المخاطر الضرورية لاستغلال فرص الأعمال . ولا تتضمن المقاولة الأفكار الجديدة فقط ولكن المناهج أيضا"[3].

يقدم هذا التعريف شرحا أكثر تفصيلا عن المقاولة بوصفها الفعل أو العمل الذي يجمع كلا من الموارد الطبيعية، المالية والبشرية في شكل منسجم بهدف اقتراح الجديد بخوض وتحمل المخاطر استغلالا للفرص .

من هذه التعاريف يمكن القول أن المقاولة عبارة عن السيرورة التي تبدأ بفكرة وتنتهي بعرض منتوج جديد ذو قيمة في السوق. وبين الاثنين المغامرة بالجمع والتنسيق بين مختلف الموارد المتوفرة وخوض كافة المخاطر المترتبة عن هذه العملية . وبما أن لب هذه السيرورة هو التجديد سواء على مستوى المنتوج المادي أو الفكري (الطرق والمناهج ...) أو اكتشاف موارد جديدة، فتنطوي المقاولة على مبدأ الإبداع .

هناك فريق آخر من الباحثين يرى أن تعريف المقاولة يمكن أن يتم بتحديد ووصف ما يفعله المقاول بحيث : "يقوم المقاولون بإبداع شخصي ويخوضون مخاطرا

(1)A.R . Francois ,Opcit , p 16 .

(2)Hisrich RD et Piters MP , Entrepreneurs ship lancer , elaborer et gerer une entreprise, Economica , Paris , 1991 , p 91 .

(3)Bergeron Pierre et Kahl Alfred , Introduction aux affaires, Gaetan Morin, Editeur, Canada , 1993 , p 41

بخلق مؤسسات جديدة، وذلك بالبحث عن الموارد بهدف تنفيذ أفكار جديدة مبدعة تسمح بحل المشاكل ورفع التحديات أو تلبية احتياجات سوق محدد بوضوح"[1].

يبقي هذا التعريف على أهم الخصائص التي تحدد فعل المقاولة من حيث الإبداع والتجديد، لكنه يربطها بالمقاول بوصفه الشخص الذي يجسد هذا الفعل .

كما تعرف بأنها : "نشاط موجه نحو غايات اقتصادية مسيرة من طرف مقاول، بمعنى شخص محفز لمتابعة مختلف الأهداف، والذي يحرص على المحافظة على المؤسسة ونموها" [2].

و منه نرى أن لا وجود للمقاولة دون مقاول وهو في أبسط صوره الشخص الذي يمنح الوجود لهذا النشاط الاقتصادي الإبداعي التجديدي، لكن بشيء من التعمق. فمن يكون هذا المقاول ؟

1 – 2 . المقاول : بعد اطلاعنا على المادة التي تهتم بموضوع المقاول، لاحظنا اختلافا في تحديد ووصف هذا المقاول، فكثيرا ما ارتبط تعريفه وتحديد دوره بالنظريات الاقتصادية من جهة، وبطبيعة النموذج الاقتصادي السائد في المجتمع الذي ينتمي إليه من جهة أخرى . وأمام تعدد التعاريف والأوصاف والأبعاد التي ترسم شخصية المقاول حاولنا تلخيص أهم ما توفر لدينا من معطيات مع الإشارة إلى أننا لسنا بصدد إجراء بحث معمق عن المقاول ودوره في كل من الاقتصاد والمجتمع، وإنما إعطاء لمحة عن هذه الشخصية ما دام أن ذكرها يتكرر كلما تحدثنا عن القطاع الخاص والاستثمار، وذلك للوصول إلى تحديد المفهوم الذي نتعامل معه في دراستنا هذه[3].

---

(1)Ibid , p 51 .

(2)Cassarino Jean Pierre , Les entrepreneurs tunisiens et leurs experience migratoire passee en Europe : la formation de reseaux" In correspondances , Institut de recherche sur le maghreb contemporaire IRMC , tunis , N 44 , Fevrier 1997 , p 10 .

(3) نعتمد على مرجعين أساسيين في عرض محتوى هذا الفصل هما :

- Boutillier Sophie et Uzunidis Dimitri, L'entrepreneur, une analyse socio – economique, Economica, Paris, 1995.

Boutillier Sophie, "L'entrepreneur dans la theorie economique" In problemes economiques, N 2482, 21 Aout, 1996.

P . Cantillon : يربط في تحليله ما بين المقاول والمخاطرة مركزا على مبدأ خوض هذه المخاطر في سوق لا يقيني، أي دون ضمان ما سوف ينتظره في هذا السوق خاصة مع تقلب الأسعار. بالنسبة له كل من التاجر، المزارع، الحرفي، هم مقاولون لأن عائداتهم غير مؤكدة، فحصد الأرباح يتأثر بارتجاجات السعر في السوق. وباختصار المقاول هو الفاعل الاقتصادي الذي يخوض المخاطر ويواجه لايقين السوق .

غير أن R.Cantillon يتوقف عند هذا الحد، ولا يهتم أبدا بملكية رأسمال وتسيير المؤسسة . بالمقابل Turgot مثله مثل Cantillon يعرف المقاول على أنه خائض المخاطر ولكنه في نفس الوقت "ممول رأسمال" و"المادة الأولية" لكل نشاط إنتاجي .

JB Say : توسيعا وإثراءا لتحليلات Cantillon. وTurgot يجعل Say من المقاول حجر الزاوية في الديناميكية الرأسمالية بوضع تفاصيل "مهنة المقاول". حيث يحتل هذا الأخير مكانة خاصة في التقسيم الاجتماعي للعمل، بالتمركز بين عمل العالم (البحث) وعمل العامل (التنفيذ)، ليلعب دور الوسيط بين عمل الاثنين بإيجاد الطريق والكيفية التي يجسد بها عمل العالم بمساعدة العامل المنفذ. ولكن العملية ليست بسيطة كما تبدو، إذ لا بد على هذا المقاول أن يواجه العراقيل التي سوف تنتظره، فهذا المقاول : "ينقل الموارد الاقتصادية من مستوى إنتاجية ومردودية معينة نحو مستوى أعلى"[1]. فمقاول Say يخلق ثروات ومنه عمله منتج مثله مثل عمل العالم والعامل، إضافة إلى ذلك هذا المقاول مسير، منظم ومتحمل لتوابع قراراته . والأرباح التي يتحصل عليها هي مقابل خوضه للمخاطر لأنه يتحملها شخصيا، وقد تكون عواقبها جد خطيرة، وقد تصل إلى حد الإفلاس.

و بذلك يعتبر Say أن المقاول شخصية فريدة، وجهة النظر التي لا يشاطره Simon Sain فيها ، والذي يرى أن إدارة المؤسسات يمكن أن يتعلمها الفرد.

وباختصار مقاول Say هو : "الفرد الذي يملك ويدير في نفس الوقت مؤسسته"[2].

(1)Durcker Peter , Les entrepreneurs , Traduit de l'americain par Hoffman Patrice , Editions Jean – Claude Lattes , 1985 , p 53 .

(2)Ibid , p 54 .

لكن وسط هذا العرض كيف يصبح الفرد مقاولا بالنسبة لـ Say يجيب على هذا السؤال بالقول أن "الحاجة تحرض الخيال" بمعنى أن تعرض الفرد إلى مشاكل وشعوره بالعوز والحاجة تجعل منه مقاولا، فالمهم إذن ليس رأسمال، وإنما الأفكار، ورأسمال يأتي في المرتبة الثانية، خاصة وأن البنوك إنما وجدت لتوفير رؤوس الأموال، مع التأكيد أنه من الصعب إقناعهم .

إلى حد الآن تجمع لدينا كم من المعطيات ترسم شخصية المقاول في شخص الفرد الذي يشعر بالحاجة فتحرك خياله، خاض المخاطر محتلا مكانة الوسيط بين عمل العالم والعامل، وهو بذلك ممول رأسمال منظم ومسير مشروعه. ما يميز نشاطه أنه يعمل في محيط لا يقيني لكن بالمقابل هناك طرح آخر، نتعرف عليه في الأسطر الموالية.

Walras . L: على عكس مقاول Say، المقاول كما يصفه Walras لا يختلف أبدا عن باقي الفاعلين الاقتصاديين، بحيث هذا المقاول يجمع وينسق مختلف عوامل الإنتاج، الرأسمال والعمل، وذلك حسب السعر النسبي لكافة هذه العوامل في السوق. بحيث يتحصل العامل على أجر مقابل عمله، والرأسمالي على فوائد مقابل رأسماله، وما بين الاثنين المقاول يختار التكنولوجية الملائمة. والملاحظ أنه إذا كان Say قد حدد موقعا للمقاول ما بين العالم والعامل فما من مكان خصص للعالم لدى Walras وهو المتكفل بإنتاج المعارف العلمية التكنولوجية التي اختارها المقاول.

الاختلاف الوارد بين المقاول لدى Walras ومقاول كل من Cantillon وSay هو أن الأول يصفه في إطار اليقين وفق نموذج شفافية السوق، المنافسة الكاملة والحرة .

- Pareto : هو الآخر يتكلم عن المقاول في محيط يقيني . فهذا المقاول يربط ما بين السوق والمنتوجات من جهة، وعوامل الإنتاج من جهة ثانية نقطة اهتمام المقاول هي الإجابة عن السؤال : ما هي المنتوجات التي سوف تطور وتسوق لتلبية حاجيات المستهلكين ؟ بحيث بمقدور المقاول تلبيتها باستبعاد فكرة اللايقين، لتحل محلها محيط ومؤكد ويقيني .

- **Descartes** : بدوره يعرف المقاول على أنه : "هو الرجل العقلاني لأنه يعمل في مجتمع يتاجر أين الكل ينظم حسب المنافسة في السوق، أين لا بد من معرفة القياس سلفا، وأين لا نتمكن من اتخاذ قرار إلا لإبداء حكم معين"[1].

- **K . Marx** : لقد منح القليل فقط من كتاباته للمقاول، مع الإشارة إلى أن هذا الأخير لا يولد مقاولا، وإنما رأسماليا والذي يصبح "رئيس صناعة" وبهذه الطريقة يكون قد وجد طريقة للاغتناء .لكن المقاول الذي تحدث عنه Marx ليس حرا، وإنما سجين الهياكل الاقتصادية والاجتماعية التي يتواجد فيها، بما فيها صيغة "تراكم – تراكم" فهذا الشخص محكوم عليه بسبيلين لا ثالث لهما، إما الاغتناء أو الاختفاء .

وفق هذا الطرح، دون مقاولين لا وجود للمنافسة ولا للمبادرة الفردية، ومنه يظهر الاختلاف ما بين المقاول والمسير . فالأول هو في نفس الوقت مالك، منظم ومسير للمؤسسة. والثاني هو أجير، فما هو إلا مسير ومنظم للمؤسسة، ولا يتحمل شخصيا القرارات التي يتخذها، على عكس المقاول الذي يصفه JB .Say .

- **Schumpeter** : يركب الأفكار السابقة ويجعل من المقاول دافع النمو الاقتصادي فيؤكد أن المقاول لا يتحمل المخاطر ويكنه يبدع، وبالمقابل يتميز هذا المقاول بسلوكه الهجومي في مواجهة اللايقين . هذا المقاول يجسد التركيبات الجديدة لوسائل الإنتاج، إنتاج سلع جديدة، إدخال طريقة جديدة للإنتاج، فتح أسواق جديدة، البحث عن منبع جديد للمادة الأولية، وصف طريقة تنظيم جديدة .

-و يتكلم Schumpeter عن المقاول في محيط لا يقيني : "ففي مثل هذه الأحوال من اللايقين يتردد رجال الأعمال العاديون عن القيام بالاستثمار ويتطلب هذا الأمر نوعا معينا من الأشخاص وهو (المقاول)، لكي يحرك ويدفع الأشياء إلى الأمام . فالمقاول يتحفز بشيء أكثر من الرغبة العادية في رفع مستوى الدخل، وبذلك المقاول في نظر شومبيتر هو المفتاح في عملية التنمية"[2].

---

(1)Verin Helene , “Entrepreneurs , entreprises” Quelques remarques historiques pour leur definition” , In Actes du colloque entreprise et entrepreneur en Afrique (XIX eme et XX siecle) , Tome 1 , Editions l’Harmattan , Paris , 1983 , p 33 .

(2) الليثي محمد علي، التنمية الاقتصادية، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1977، ص 81.

لقد نظر Schumpeter إلى دور المقاول كوظيفة، فهو الذي يحدث : "التجديد والابتكار الذي يعمل على تحديث جميع عناصر الإنتاج والعمل والمال، ويرفع من مستويات الأنشطة والحياة الاقتصادية"[1]. كما يرى أن المقاول هو فاعل التغيير (تنفيذ التركيبات الجديدة) . مع العلم أنه لا يعتبر كل المقاولين مجددون ومبدعون، وإنما هناك مقاولون مقلدون ومع ذلك لا يمكن إغفال أهميتهم ودورهم في نشر التكنولوجيات الجديدة. لكن عموما يقول Scumperter : "إن دور المقاول يتمثل في إصلاح أو الثورة على روتين الإنتاج باستغلال اختراع ما، أو عموما إمكانية تنفيذ تقنية غير منشورة، إنتاج سلعة جديدة، أو طريقة إنتاج جديدة لإنتاج سلعة قديمة أو استغلال منبع جديد للمواد الأولية أو إعادة تنظيم فرع صناعي ما، وهكذا ..."[2].

منذ بداية سنوات 1980 تكثف الاهتمام بموضوع المقاول خاصة مع ظهور بعض المفكرين.

- **G . Gilder** : الذي يربط بين المقاول والمؤسسة المصغرة. فالمقاول في نفس الوقت هو مالك رأسمال، مسير ومنظم وأحيانا مهندس. ويمكن أن يكون عالما، حرفيا، رئيس مؤسسة ... ولكن رغم هذا التعدد، عموما المقاول من أصل متواضع، لأن امتلاك ثروة شخصية يشكل عائقا يحول دون أن يصبح الفرد مقاولا، فمثله مثل Say يصر Gilderأن الحاجة تحرض الخيال. هذا المقاول لا يملك دائما المعارف الكاملة والقيمة، لكنه يعرف كيف يحيط نفسه بذوي الكفاءة كما أنه ليس لعبة تتضارب عليها قوى السوق وإنما يعمل ويكيف محيطه.

- **Drucker** : على عكس السابق الذي يرى أن مكان تواجد المقاول هو المؤسسة المصغرة، يرى Drucker أن المقاول متواجد في كل مكان، في المؤسسة المصغرة، الكبيرة أو في الإدارة. فهذا المقاول يجعل من التغيير خط سيره، بحيث أن المقاول والإبداع متلاصقان أو متلازمان .ومع ذلك Drucker لم يحدد بدقة من يكون هذا المقاول، فلا هو منظر ولا رأسمالي ولا مستثمر ولا أجير، رغم ذلك تبقى وجهة

(1) عبد الرحمان عبد الله محمد، علم الاجتماع الاقتصادي، ج 2 في ضوء النظام الاقتصادي العالمي الجديد، دار المعرفة الجامعية، 1997، ص 414.

(2)Schumpeter J, Capitalisme, socialiste et democratie, traduit de D'anglais par Fain Gael, Petite bibliotheque Payot, Paris, 1967, p 186.

نظره مقتربة من تلك الخاصة بـ Schumpeter ما دام أنه يلح أيضا على دوره "الثوري على الاقتصاد" .حيث يقول Drucker : "المقاول ليس الرأسمالي مع أنه بحاجة إلى رأسمال ككل شكل من النشاط الاقتصادي .و ليس مستثمرا، وليس موظفا، بل يمكن أن يكون موظفا أو شخصا يعمل بمفرده وبنفسه" (1).

كما يؤكد أكثر من مرة على فكرة الإبداع، إذ يقول : "على المقاولين البحث عن منابع الإبداع، التغيرات والمؤشرات التي تبرز علامات الإبداعات التي من الممكن أن تنجح ولا بد أن يعرفوا ويطبقوا المبادئ التي تسمح لهذه الإبداعات بالنجاح"(2).

Kirzner . I : يرى أن دور المقاول يتمثل في مواجهة مخاطر التجارة ،لأن المقاول يعيش في عالم أين اللايقين يجعل من كل فعل معرض للمفاجآت بما فيها المحبذة وغير المحبذة (3).وجود المقاول بالنسبة لـ Kirzner راجع للطابع غير المتوقع للمحيط والموجاة غير المتوقعة للتغير . وأمام لا يقين السوق لا بد على هذا المقاول أن يطور المميزات التي تسمح له بالرد على مخاطر السوق . ويتمثل فعله في استغلال الفرص التجارية التي لم تستغل من طرف الآخرين .وبذلك على المقاول أن يبحث عن الموارد التي لم تستغل بعد سلاحه اليقظة في محاولة توقع المستقبل بالأخذ بالاعتبار الأحداث الجارية في الحاضر .

بعد التمعن في التعاريف السابقة، نلاحظ إجماعا على فكرتي التجديد والإبداع، بحيث "بالإبداع يحقق المقاول أشياء جديدة، أو ينتج أشياء تصنع الآن ولكن بطريقة جديدة (الإبداع)" (4). واختلافا في وصف المحيط الذي يعمل فيه المقاول، فإذا كان البعض (Say , Cantillon) يحلل عمله في محيط لا يقيني، فالبعض الآخر (Pareto , Walras) على العكس يؤكد على عامل اليقين، والذي يتأتى – من خلال تصوراتهم – من شفافية السوق والمنافسة . فالمقاول هنا يكون على اطلاع على "التكاليف والإيرادات التي

(1)Drucker Peter , op cit , p 50 .
(2)Ibid , p 43 .
(3)Cite par Cassavino Jean – Pierre , Les entrepreneurs Tunisiens et leur , op cit , p 10 .
(4)Cassarini Jean – Pierre , op cit , p 10 .

يواجهها، وكذلك ما ستكون عليه هذه التكاليف والإيرادات وعلى ذلك يمكن القول، أن المقاول يتخذ قراراته في جو يسوده عنصر اليقين"[1].

هناك خطاب آخر حول المقاول يربط ما بين المبادرة وشخص المقاول بحيث ترى H.Verin أن "تطور التحليل الاقتصادي بما فيه شبكة المفاهيم سمح بظهور شكل جديد للرجل الاجتماعي، وهو الذي يتصرف (يبادر) حسب عقلانية غاياته ويصبح بذلك مقاولا"[2] وتواصل شرحها قائلة أن : "المقاول يأخذ من المجال، الوقت، "الأشياء"، الأفراد، ليجعل منهم عناصرا لتحقيق مشروعه، إنه "يبادر"، يوجد نظاما حيث لم يكن يوجد شيء"[3].

المبادرة إذن هي التي تجعل من الفرد مقاولا، بحيث يستغل المحيط الذي يوجد فيه لتحقيق مشروعه أو بالأحرى مبادرته، فهذا المقاول "يعتبر بالتحديد مجمل العلاقات الاجتماعية التي تشكل تكوينة اجتماعية محددة كفرص المبادرة ولتحقيق أقصى ربح"[4]. ومنه لا يمكن لحد ما، الفصل ما بين المقاول والمحيط، فهذا الأخير يمثل "خزان" الأفكار والفرص – إذا صح التعبير – بالنسبة للمقاول، منه يستمد كل عوامل وعناصر تجسيد أفكاره ومشاريعه . الأمر الذي تؤكده H . Verin عندما ترى أنه "ما دام المقاول ينظم عملا ما، فيندرج إذن في النظام الاقتصادي الموجود، ومن خلال وجهته يحول المقاول هذا النظام، يستغله أحسن ويحدث خللا فيه علما أن المال هو وسيلته لذلك"[5].

هناك فريق آخر من الباحثين، يتطرق إلى المقاول من خلال تحديد أوصافه وخصائصه، فلتوجيه عمله "يمتلك المقاول مميزاته الشخصية، حس القياس، الروح العملية، التكوين النظري، كما يرتكز على اقتصاد السوق: السعر، علما أن

(1) الموسوي ضياء مجيد، النظرية الاقتصادية، التحليل الاقتصادي الجزئي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989، ص 359 .

(2)Verin Helene , op cit , p 30 .

(3)Ibid , p 34.

(4)Ibid , p 42

(5)Ibid , p 34

مكافأة المقاول هي الربح"[1] بالإضافة إلى أن "المقاول هو الذي يدير عملية الإنتاج . ما يميزه هو كفاءته الصناعية، موهبته الطبيعية أو المكتسبة، ونشاطه، وليس لأنه يمتلك رؤوس أموال[2]".

وباختصار المقاول هو "الشخص الذي تتوفر فيه الصفات التالية : المخاطرة، التجديد، الإبداع، الابتكار وحب المبادرة"[3]. وفي اعتقادنا هذا التعريف قد اشتمل على أهم الصفات والعناصر التي تحدثنا عنها سابقا مع التركيز على أن هذا المقاول يتواجد ويعمل في المحيط الذي ينتمي إليه .

1 – 3 . تعريف جامع للمقاول : بعد التمعن مليا في المعطيات المذكورة آنفا حاولنا تلخيص أبرز النقاط التي ترسم شخصية المقاول فهو :

شخص من أصل متواضع، شعوره بالحاجة حرض خياله ليبدع أفكارا قادته لأخذ زمام المبادرة بالبحث عن الجديد على مستوى إنتاج العالم المبتكر والمخترع، استعان بعناصر المحيط من مال، مواد، أشياء وأفراد لتجسيد فكرته التجديدية .عمليا هو مالك، منظم ومسير مشروعه. يتحمل شخصيا نتائج قراراته (المتعلقة بعمله) . مكافئته هي الربح الذي يتحصل عليه مقابل خوضه للمخاطر المتعلقة بالمحيط الذي يعمل فيه، محيط لا يمكنه التنبؤ بكل عناصره بالدقة التي تخلق الطمأنينة ومنه اليقين لدى هذا المقاول .

2 – المقاول الجزائري والمؤسسة :

من المعلوم أنه من أهم مراحل البحث العلمي إجراء حوصلة لمجمل الدراسات حول الموضوع وإتباعا لهذه القاعدة، رصدنا أهم الدراسات والأبحاث حول موضوع المقاول والقطاع الخاص في الجزائر فوجدنا أن من أهم الكتب حول هذا الموضوع مؤلفين، أولهما للباحث الفرنسي J. Peneff (1981) [4]والثاني للمرحوم ج. اليابس

(1)Baudhuin Fernand , Principes d'economie contemporaine , la production , les Editions Gesard et C, Belgique , 1966 , p 197 .

(2)Suter JF , Du liberalisme au saint simonsisme , cite par Verin Helene , op cit , p 28 .

(3)Hisrich RD et Piters MP , Entrepreneurs ship , Lancer , elaborer et gerer une entreprise , Economica, Paris , 1991 , p 24 .

(4)Peneff Jean : Industriels algeriens, CNRS , France , 1981 .

(1984)[1]، إضافة إلى إحصائيات عن الديوان الوطني للإحصاء وبعض المقالات المنشورة في كل من مجلة المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط[2]، مجلة مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية [3]، مجلة إنسانيات[4]... الخ، وفيما يلي عرض لأهم الدراسات حول موضوعي المقاول والقطاع الخاص الجزائري[*] :

2 – 1 . دراسة Jean Peneff (1981) : لقد درس هذا الباحث المقاولين الجزائريين بغرض معرفة الشروط الاجتماعية التي ساعدت على تشكل هذه الفئة، فاعتمد على متغير أساسي وهو "المسار الاجتماعي". ولتتبع هذا الأخير والتمكن من تحديده اعتمد على مجموعة أخرى من المتغيرات: الأصل الاجتماعي، الأصل الجغرافي، المستوى التعليمي والمسار المهني .كما حاول الباحث الكشف عن الاستراتيجيات التي يعتمد عليها هؤلاء المقاولون في إنشاء المشروع الصناعي ولتحديد موضوعه أكثر حدد تعريفا للمقاول مفاده أن له كافة الصلاحيات في مؤسسته فهو منشؤها ومسيرها على كافة المستويات[*].و بعد تتبع المسار الاجتماعي للمقاولين المقدر عددهم بـ(250) توصل الباحث إلى تحديد الأصول التالية :

2 – 1 – 1 . المقاولون التجار : في معظم الأحيان من أصل ريفي، وتحديدا من شرق وجنوب البلاد (قسنطينة، سوف، مسيلة، بسكرة) ومن عائلات نبيلة، تلقوا تعليمهم في مدرسة ابن باديس . ومن حيث نشاطهم الاقتصادي فلقد عملوا في ميدان الاستيراد والتصدير، تجارة الجملة، ومارس بعضهم نشاطات خارج الجزائر . كما أنشئوا مؤسسات للنقل، تخصصوا في إنتاج وتوريد التمور، تعليب أو تحويل المنتوجات الفلاحية وحولوا نشاطهم من التجارة إلى الصناعة بصدور قانون الاستثمارات 1966،

(1)Liabes Djillali : Capital prive et patrons d'industrie en Algerie (1962 – 1982) ,Opcit , 1984 .
(2)Revue de CENEAP, CENEAP, Alger, N 2 , Juin 1985 .
(3) Revue du CREAD, CREAD, Alger, N 11. 39. 40.
(4)Revue Insaniat , CRASC , Oran , N 1 . 2
* لقد رتبت الدراسات المعروضة حسب تاريخ صدورها.
* انظر ص

فانشئوا وحدات ذات حجم صغير ما بين 50 و100 عامل وتوجهوا إلى قطاعات النشاط التي تتميز بتكنولوجية غير معقدة وذات مردودية عالية كالمواد الغذائية والنسيج .

صنف الباحث نوعا آخر من المقاولين الذين انشئوا مؤسسات ذات حجم أصغر ما بين 20 – 50 عاملا، على رأسها وجد تاجر سابق من أصل قبائلي أو مزابي، من عائلات متواضعة، تعلموا في المدارس الفرنسية دون المرور بالمدارس الإصلاحية (على عكس النوع الذي تلقى تعليمه في مدرسة ابن باديس). تمكنوا من مراكمة رأسمال خلال السنوات الأخيرة من الاستعمار . هؤلاء المقاولون أحفاد باعة متجولين من القبائل أو التجار المزاب من سوق فتحوا تجارة جديدة، مدابغ، مخابز، مآرب في المدن الصغيرة للعاصمة أو الغرب .

أهم ما يستخلص أن هذا النوع من قدامى المقاولين والمنحدر من ميدان التجارة غير متخصص في المهنة التي يمارسها ولا المنتوج الذي ينتجه . فانتقاله إلى الميدان الصناعي تم خلال ظروف اقتصادية وسياسية مرت بها البلاد . ورغم تحويل نشاطه ما يزال يتصرف وفق ذهنية التاجر الذي يهتم بالبيع فقط، ويكون ذلك على حساب وظائف الإدارة والتسيير فيضطر إلى الاستعانة بأهل الاختصاص لسد هذا الفراغ.

2 – 1 – 2 . المقاولون العمال : النوع الثاني هم عمال مؤهلون، إداريون، إطارات متوسطة، والتي تحاول تحسين دخلها، فكثيرا ما يتشارك اثنان أو ثلاثة في مشروع ما .من بينهم أيضا إطارات سابقة في التسيير الذاتي الصناعي، صف ضباط سابقين في جيش التحرير الوطني، منخرطون في جبهة التحرير الوطني، وعمال وموظفون من القطاع العام .و فيما يخص أصلهم الاجتماعي، فهم من عائلات فقيرة، فلاحية أو تجار . تحصلوا على تمدرس جيد في المدرسة الابتدائية الفرنسية، تممت دراستهم بمتابعة الدروس المسائية أو بالمراسلة أو من خلال التمهين، وهذه الفئة لا تملك شهادات لكنها تملك تكوينا تطبيقيا واسعا .بعضهم مهاجرون سابقون خاصة القبائل، كانوا مالكين لمقاهي أو سيارات أجرة في المهجر، وبعد عودتهم إلى أرض الوطن استثمروا مدخراتهم في شراء ورشات أو آلات الحرفيين الأوربيين الذين عادوا إلى أوطانهم .

من أهم خصائصهم احتكاكهم بالميدان الصناعي والذي سمح لهم باكتساب الخبرة الميدانية على عكس النوع الأول الذي يطغى على تصرفاته السلوك التجاري، فيقول الباحث : "خبرتهم في الصناعة الفرنسية كعمال، تربصاتهم أو سفراتهم إلى بلدان الشرق كمنخرطين أو تقنيين سمح لهم بالتعرف على وضعيات صناعية متنوعة، واكتسبوا خلال رحلاتهم حس الملاحظة والتصرف التي جعلت منهم تقنيون متعددي المهام مستعدون لتصليح ورشة متروكة وآلة قديمة"[1].خاصيتهم أنهم يشاركون بأنفسهم في العمل الإنتاجي (على عكس النوع الأول) إذ فضلوا خوض المغامرة الصناعية بعد ترك مناصبهم في القطاع العام بسبب ضعف الأجور وقلة فرص الترقية .

مما يميزهم أيضا عدم الاستقرار على مستوى المؤسسات، فتظهر لتختفي بعدها ليغير النشاط الإنتاجي من جديد. توضع الآلات في المساكن أو في القبو، تتميز بالإنتاج الموسمي أو الظرفي. ولكن رغم كون هذه المؤسسات : "ذات وزن اقتصادي خفيف، تلعب هذه الرأسمالية الصغيرة دورا غير متجاهل في عرض التشغيل والسوق وذلك بعرض سلع ذات نوعية رديئة لكن بسعر ضئيل لزبون فقير"[2].كما أنهم يستعملون آلات قديمة سبق استعمالها، يصلحونها لتشتغل من جديد لعدم تمكنهم من شراء تكنولوجية عالية بسبب قلة مواردهم المالية ما داموا ينتمون إلى عائلات ذات دخل بسيط أو متوسط . ويصرح الباحث أن: "وجود مقاولين من أصل بسيط ومن طبقات متوسطة وشعبية يعطي للرأسمال الجزائري طابعا خاصا"[3].

2 – 1 – 3 . المقاولون غير المسيرين : توصل الباحث إلى تحديد مجموعة أخرى من المقاولين وهم أولئك الذين يملكون مؤسسات لكنهم لا يديرون مباشرة مصانعهم، بحيث يهتمون بأعمال أخرى كالاستيراد والتصدير، الملكية العقارية، في الوقت الذي يوكلون مهمة تسيير وإدارة مصانعهم إلى تقنيين أو إطارات أجنبية (تونسيين، ليبيين، فرنسيين، سويسريين...) .كما توجد في الجزائر أيضا مؤسسات

(1)Peneff Jean , Les chefs d'entreprises en Algerie" , In actes du colloque , entreprises et entrepreneurs en Afrique , (XIX eme et XX eme siecle) , Edition L'Harmatan , Paris , Tome 2 , 1983 , p 577 .

(2)Peneff Jean , Les chefs d'entreprises en Algerie, Opcit, p 576 .

(3)Peneff Jean : "Industriels algeriens" CNRS , France , 1981 , p 94 .

مختلطة بفعل الجمع بين رؤوس أموال جزائرية وأخرى فرنسية، إيطالية أو ألمانية، والملاحظ أن عددا قليلا منها فقط مسير من طرف جزائريين .

أما عن أصلهم الاجتماعي فهم أولاد موظفين جزائريين خلال الفترة الاستعمارية، تمدرسوا في التعليم الثانوي أو العالي، لم يشاركوا في الثورة، شخصياتهم متكتمة وحذرة، مما جعل الباحث يجد صعوبة في التعامل معهم أثناء إجراء البحث [1].

بعدما عرضنا مختلف أنواع المقاولين اعتمادا على متغير الأصل الاجتماعي، نعرض أهم ما توصل إليه الباحث بخصوص ذهنياتهم وتعاملاتهم، الأكثر أهمية تتعلق بـ "روح عائلية للمؤسسة". فعلى المستوى القانوني، الشركات المنشأة هي عادة على شكل مؤسسات ذات مسؤولية محدودة SARL، والتي تجمع عموما ما بين 3 و4 شركاء، عادة من نفس العائلة . فمن أهم المميزات أيضا أن الشركاء يرتبطون بعلاقات أخرى عدا المؤسسة، وحتى من حيث تراكم رأسمال فإنه يتأتى من مجموعات عائلية صغيرة أو عن طريق الادخار، فأصل رأسمال من التجارة وخاصة تجارة الجملة .و إذا لم تكن العائلة هي عماد الشراكة يكون البديل هو التجمع المهني، عمال فيما بينهم، أو تجمع لتجار نفس المدينة . وباختصار أهم مبادئ الشراكة هي العائلة والمهنة .

يكمن سر نجاح هؤلاء المقاولين في المحافظة على سر مشاريعهم . وأهم ما يدعم الحفاظ على أسرار المهنة كشرط أساسي لتوفير عوامل النجاح، توظيف أفراد من العائلة في الوظائف المهمة .و بذلك تلعب العائلة دورا مهما في حياة المؤسسة . فمن جهة كانت منبع رأسمال الذي احتاج إليه المقاول لإنشاء المؤسسة . ومن جهة ثانية، توفر هذه العائلة للمؤسسة اليد العاملة التي تدعم وتسعى إلى نجاحها .و من خصائص هذه العائلات المرتبطة بنفس الأعمال أنها تقطن في نفس المنزل . ومنه أدت هذه الذهنية العائلية إلى تقوية وتدعيم الروابط العائلية . إلا أن ذلك لا ينفي النزاعات والخلافات، خاصة فيما يخص تقسيم العمل وعدم تقبل البعض لعلاقات السلطة الممارسة من طرف أحد أفراد العائلة، مما قد يؤدي إلى انسحاب أحد المساهمين . إلا أن ذلك لم يمنع

(1)Ibid , p 579 .

الباحث من الجزم أن العائلة لعبت دورا أساسيا في إنشاء المؤسسة وحياتها .و من زاوية أخرى يؤكد الباحث أنه : "إذا كانت الرأسمالية تقتل بعض أنواع الروابط العائلية فإنها تحيي أخرى، فإذا كانت تفجر العائلة الممتدة التقليدية، فإنها تدعم وتقوي العلاقات في إطار العائلة النووية الصغيرة"[1].

من خصائصهم كذلك أنه بغياب تكوين مهني لدى هؤلاء المقاولين نجدهم يبحثون باستمرار على تقليد منافس آخر قد نجح، تقليد سيرورة إنتاج نجحت، أفكار تسييرية، نماذج السلع أو الإجراءات التقنية، لهذا السبب يسافرون كثيرا إلى خارج الوطن، يزورون باستمرار المصانع ويتحصلون على تربصات في المصانع الفرنسية[2].

فيما يخص العلاقة مع الدولة والإدارة، يبحث هؤلاء المقاولون عن ولوج وخلق جماعات ضغط بداخلها، فلا ننسى أن بعضهم كان ينتمي إلى جبهة التحرير الوطني، وبعضهم كان إطارا في الدولة الجزائرية الفتية بعد الاستقلال، مما يسهل الاتصال .

نستطيع القول إذن أنه رغم توجه هؤلاء المقاولين إلى القطاع الصناعي الخاص (بعضهم لتحسين دخله) لم يحدثوا القطيعة الكاملة مع القطاع العمومي. ورغم ما تدره المؤسسة الخاصة من أموال، فاحتمال الفشل وارد والملاذ في هذه الحالة هو القطاع العام الذي يضمن الأجور وكل المحفزات والخدمات الاجتماعية (الضمان الاجتماعي، التأمينات، التكوين...).

في الأخير توصلنا مع الباحث أنه اعتمادا على متغير المسار الاجتماعي هناك تمييز بين المقاول صاحب المهنة، وهو ذلك الذي احتك بالعالم الصناعي، وتعلم تقنيات الإنتاج واكتسب الخبرة في ميدان التسيير، فيقوم بتسيير رأسماله ومؤسسته في آن واحد .و المقاول الذي يقوم بتسيير رأسماله دون المشاركة في تسيير مؤسسته وهو ذلك الذي احتك بعالم التجارة والتي أثرت على سلوكاته ليهتم بعمليات البيع موكلا مهمة تسيير مؤسسته إلى أهل الاختصاص في التسيير والإنتاج .

2 – 2 . دراسة جيلالي اليابس (1984): لقد أجرى الباحث دراسة حول المؤسسة الصناعية الخاصة ومختلف علاقاتها وتأثيراتها على مجمل النظام الاقتصادي

(1)Peneff Jean, Industriels algeriens, Opcit,p 580 .

(2) Ibid , p 579 .

والاجتماعي الذي تنشط فيه، مؤكدا أنه من غير الممكن دراسة هذه المؤسسة دون دراسة ممارسات تقييم رأسمال المحول إلى عناصر سيرورة العمل . كما أنه لا يمكن إجراء الدراسة دون اعتبارها كقاعدة مادية لبورجوازية صناعية، والتي انبثقت عن بورجوازية تجارية، نشطت خلال سنوات الاستعمار . ويرى الباحث أن المقاول هو ذلك الشخص الذي يجمع ويسير ويعيد بعدها إنتاج عوامل العملية الإنتاجية.

من جهة ثانية قام الباحث بتحليل تاريخي لخطاب الدولة الوطنية حول رأسمال الخاص، الملكية والبورجوازية والاستغلال، ونلخص فيما يلي أهم نتائج الدراسة :

على كل المستويات، يوفر قطاع الدولة قاعدة التواجد والعيش للقطاع الخاص ويسمح له بإعادة إنتاج نفسه بإعادة توزيع الأجور، حماية السوق، تدعيم الأسعار وتحمل التكاليف الاجتماعية. ومنه لا بد من إدراج الآثار المترتبة عن سياسات الدولة على رأسمال الخاص عند محاولة تحليل هذا الأخير، فمن أهم النتائج المتوصل إليها أن البورجوازية الصناعية الخاصة جد مرتبطة بالدولة الوطنية.

لا يمكن دراسة القطاع الخاص دون الرجوع إلى ظروف استغلال قوة العمل، فلا يمكن لرأسمال الخاص أن يعيد إنتاج نفسه دون استغلال قوة العمل والتي تتم بتشغيل النساء، خاصة في البيوت لحساب ورشة خياطة أو حياكة مثلا، تشغيل الأطفال، كما وجد الباحث أن : "الخواص يستعملون السياسة التوافقية لتسيير الموارد البشرية"[1] بحيث يقومون بالمزج بين الحديث والتقليدي . فالأول يخص المصنع والتكنولوجيا المستعملة، والثاني يتعلق بعلاقات السيطرة التقليدية من علاقات قبلية وجهوية، والتوظيف الانتقائي والتي تمثل وسائلا أساسية للتخفيف من المقاومة العمالية . كما يتخذ صاحب المصنع من العوامل الدينية وسيلة لإدماج العمال في المصنع كأن يخصص مكان للصلاة أو منح العمال منحة عيد الأضحى .

يلعب رأسمال العلاقات دورا كبيرا في نجاح المشروع، "لا يمكن أن ينجح إلا الذي حضر أرضية للمؤسسة، بتسيير أحسن لمصالحه ولرأسمال علاقاته وذلك بتزويج أولاده من موظفين سامين أو أبنائهم، بالبحث عن حامين أو حلفاء من جهاز الدولة.

(1)Liabes Djillali , “Entreprises et bourgeoisie d’industrie en Algerie” In Les cahier du CREAD , CREAD , Alger , N 1 , 1984 , p 102 .

باختصار بالاستثمار اليومي والمزدوج للاقتصادي والاجتماعي الرمزي، وكذا النظام الاجتماعي والسياسي في مجمله"[1].فثمة علاقة بين رأسمال العلاقات والمؤسسة، فكلاهما يمد الآخر بامتيازات، فمثلا الأول يضمن ظروف إعادة إنتاج رأسمال الثاني .و عموما، من المستحيل أن يوجد رأسمال خاص دون الوجود النشط للعائلة، مكان التراكم والقاعدة المادية لتمركز رأسمال .

في الأخير، يرى ج . اليابس أنه في نهاية الأمر لم يسبق أن وجدت بورجوازية جد مرتبطة بالدولة وبممارساتها، فلقد ولد وتطور القطاع الخاص في ظل هذه الدولة .

يربط الباحث كما رأينا بين القطاع العام والخاص مبررا ذلك أن ظهور القطاع الثاني لم يكن ليتم بمعزل عن القطاع العام الذي هيء له بطريقة ما أسباب النشأة والتوسع خاصة بتسهيل عملية التراكم (تدعيم الأسعار، حماية السوق ...) .و أهم ما يركز عليه الباحث وما يهمنا نحن هو راسمال العلاقات الذي يسعى المقاول لخلقه وتدعيمه رأسمال الذي يساعده ويمكنه من تحقيق فعالية المؤسسة.

2 – 3 . دراسة نورين جلوات (1987) : تجمع هذه الدراسة ما بين الفعالية الاقتصادية المرتكزة على تقاليد العمل المنظمة والمقننة وفق العقلانية الاقتصادية الأوروبية، والممارسات المحلية المميزة لمجتمعنا في مجال المؤسسة وذلك في محاولة لرصد العلاقة بينهما، وهل من سبيل لتعايشهما معا ؟. أما عن المنهج الذي يفضله الباحث هو المونوغرافية من حيث أن لكل مقاول امتيازا وتاريخا محددا، مما يستدعي الإلمام بكل الجوانب لمعرفة طبيعة العلاقات مع المحيط، وبذلك يعرض لنا دراسة حالة مؤسسة خاصة، تخضع لشبكة غير رسمية من الممارسات .

يتعلق الأمر بمقاول كان في البداية رئيسا حرفيا وتاجرا في مدينة ساحلية قبل أن يحول نشاطه إلى الصناعة سنة 1966، بعدما نصحه أخ زوجته بإنتاج المنتوجات النسيجية التي يبيعها. ولقد حضي بالاحترام والتقدير من طرف الجماعة والمنطقة التي ينتمي إليها ولقد وصفه الجميع "بالرجل العامل والطيب"، ونعرض فيما يلي أهم نتائج الدراسة :

2 – 3 – 1 . عملية التوظيف : بعد اطلاعنا على هذه العملية رصدنا مجموعة من الملاحظات :

(1)Ibid, p 15 .

1 – كل المناصب الحساسة في المؤسسة من نصيب أفراد تم اختيارهم على أساس الشبكة العلائقية التقليدية ذات المرجعية الكاريزمية، فكثيرا ما كان يقول والد أحدهم للمقاول : "اعتني به كما لو كان ابنك"[1].و بذلك يتم توظيف أفراد من عائلة المقاول، نسيبه وصهره، ومن أفراد الجماعة وبعض الذين كان يتعامل معهم عندما كان تاجرا.

2 – كل شجار أو خلاف عائلي يؤدي بالضرورة إلى ترك العمل في المؤسسة، ومنه حياة العائلة وأجواؤها تنعكس سلبا أو إيجابا على حياة المؤسسة .

3 – لقد بعث المقاول مجموعة من الرجال الذين ينتمون إلى عائلته، وأخرى من النساء اللواتي وظفن من الحي إلى خارج الوطن للاستفادة من تربص تكويني، وبذلك تشكل أول فريق من التقنيين. لكن الملاحظ أن مجموعة من النساء طردن من المصنع بعد العودة من التكوين الذي استغرق سنة ونصف لأحد السببين:

إما لأنهن لم يتحملن الانضباط الروحي الذي فرضه المقاول.

إما بسبب الحكم عليهن بأنهن "غير محتشمات" فإرسالهن إلى خارج الوطن كان لمحاكاة التكنولوجية وليس لتقليد الممارسات الأجنبية.

4 – لقد طرد المقاول أحد المشرفين (فرد من العائلة)، بعد أن اتهمه بتحويل أموال لصالحه. ما أغاض المقاول أن أعضاء جماعته وقفوا مع المطرود ضده وبذلك قرر مقاطعة الجماعة. ويؤكد الباحث أن هذه المقاطعة التي تمت بعد إصرار الجماعة على ضرورة إعادة المشرف إلى المؤسسة تعكس تخوف المقاول من التدخل المباشر لأعضاء الجماعة في إدارة الأعمال، تدخلا قد يصل إلى حد المشاركة في رأسمال[2]، فلقد أدرك المقاول بوضوح تداخل المشروع والجماعة وأن كل صراع بإمكانه أن يشكل عائقا في وجه تراكم المشروع .

(1)Djelouat Nourine , "Efficacite economique et gestion symbolique , Etude de cas d'une entreprise privee" , In Les cahiers du CREAD , CREAD , Alger , N 11 , 1987 , p 46 .
(2)Djelouat Nourine, Opcit , p 47.

5 – في 1982، التحق الابن الأكبر للمقاول بالمصنع، الابن الذي تابع دراسات عليا خارج الوطن في مجال التسيير، والذي قدمه الوالد على أساس أنه الوريث الرئيسي.

2 – 3 – 2 . عملية التسيير : لقد تدخل هذا الابن الأكبر في حياة المؤسسة التي عملت حتى الآن وفق شبكة من العلاقات يخضع فيها الجانب المادي على الجانبي الرمزي أكثر منه على العلاقات التعاقدية العقلانية، ثم إن هذه الشبكة تتغذى من المعرفة الشخصية لشخص بعينه مما يسهل سير أمور المؤسسة ومعاملاتها [1].من ناحية أخرى، المنافسة إذا وجدت لا تخضع للتنظيم والتسيير أو الصيانة الفعالة، ولكن تقوم على العلاقات الشخصية القائمة على الشفوية، لمعرفة مثلا متى تصل الشحنة الموالية من المواد الأولية، وهنا يتحدد المقاول الماهر في امتلاك أحسن العلاقات وأكثرها فعالية .

ومنه تسيير هذه المؤسسة لا يتطلب كفاءة أو مهارة الجانب الاقتصادي وإنما التحكم في العلاقات الشخصية المسهلة لاكتساب المداخل، الأمر الذي لم يفهمه الابن الأكبر. فحصوله على شهادة للتسيير من خارج الوطن قاده إلى تبني تسييرا أكثر "اقتصاديا" والتخلي عما يأتي من الرمزي[2] في هذه النقطة يؤكد الباحث أن المقاول لم يمنح لابنه إدارة المشروع بسبب كفاءاته التسييرية وإنما لسببين:

استعمال شهادات الابن كرمز أكثر منه كمولد للفعالية، "المؤسسة مسيرة من طرف ابنه الذي زاول دراسات عليا".

تأكيد الخلود الرمزي للأب من خلال الوريث في نظر الجماعة والمجتمع، "لا يمكنكم التدخل والاستفادة من المؤسسة لأن لي وريثا".

لقد عجز الابن عن تحرير المؤسسة من العلاقات الرمزية وغير الرسمية في محاولته لإرساء قواعد عمل مرتكزة على عقلانية متحررة من الشفوية ومعتمدة على العقود المدونة والمسجلة. كما أنه اصطدم بعلاقات القوة التي يتميز بها أعضاء

(1)Ibid , p 48 .
(2)Ibid , p 48 .

المؤسسة خاصة في تأثر هذه الأخيرة بالصراعات والخلافات العائلية. وفي النهاية استقال، بعدما حكم على مبادرته بعدم الفعالية.

2 – 3 – 3 . النتيجة : توضح من خلال الدراسة أن مسعى المؤسسة لتحقيق غاياتها المادية لا يقوم على الاندماج الأفقي المحدد لإجراءات وقوانين خاصة بالعقلانية الاقتصادية وإنما تطبق اندماجا عموديا معتمدا على الشبكات الجمعوية والشخصية "الكاريزمية" لرب العمل، الذي يسعى للحصول على صفة "الشيخ" عوض المقاول. الصفة التي ستقوده لتحقيق الفعالية المادية : المقاول رجل مبارك من الله، ثروته نتاج لأربعين عاما من العمل وكذا المباركة الإلهية وليس كما ظن ابنه نتاج لفعل اقتصادي معقلن وإنما نتاج للتحكم في الرمزي .

من هذا المنطلق يؤكد الباحث على وجود ثوابت سوسيولوجية تمنح فعالية مادية أكبر لعلاقات الإنتاج من تلك العلاقات القائمة في الاقتصادي الأوروبي والمعاد إنتاجها في الأنماط التقليدية للتطور.

من خلال هذا المثال تبين لنا أن المؤسسة تستمد عوامل وجودها واستمرارها من العائلة وأفراد من الجماعة التي تنتمي إليها، على أنها تسير وفق نمط رمزي شفوي قائم على شبكة من العلاقات الشخصية. بالإضافة إلى أن هذا النمط التسييري يتعارض مع النمط العقلاني الأوروبي ومنه توضح عدم إمكانية تعايش النمطين معا ما دامت السيطرة كانت لصالح التسيير والفعالية الرمزية .

2 – 4 . دراسة أحمد هني (1993) : قد تساءل الباحث في البداية ما إذا كانت الحملة الاستعمارية وبعدها ضرورة التطور قد وضعا حدا للممارسات الاجتماعية ما قبل الصناعية ؟ وما إذا كانت العلاقات التي أدرجتها العصرنة فعلا جديدة ؟ ومنه يحاول الباحث معرفة ما إذا كانت هذه الممارسات المنعوتة بالمتخلفة والبدائية "كبح" للتصنيع ومقاومة للعصرنة ؟ أم أنها نمط لمضاعفة كل من التصنيع والعصرنة ؟

2 – 4 – 1 . دور رب العمل "الشيخ" : يسعى رب العمل إلى ضمان استمرارية وجود مؤسسته من خلال استقرار التموين والعمال . فأما الجانب الأول فيحققه اعتمادا على تكوين شبكة من الزبائن، وأما الثاني فيسعى إلى خلق الوفاء لدى العمال حتى

لا يتسببون في كبح الإنتاج وتسريب أسرار العمل ... وبما أنه لا يستطيع تحقيق ذلك عن طريق الأجر ما دام أن كل رفع في الكتلة الأجرية يؤدي إلى تقليص حجم الأرباح .فإنه يسعى إلى توظيف أفراد من عائلته، قبيلته أو قريته، وفي نفس الوقت يمنحهم مجموعة من الامتيازات كالمساهمة في مصاريف الزواج، الحج، التكفل ببعض مشاكلهم، وتفقد أحوالهم . وما يسهل ذلك كونه رجلا متدينا وذا سلوكات جيدة بما يؤهله لاكتساب صفة "الشيخ" وبذلك يتحصل على مكانة اجتماعية، ويتحدد دوره [1]على مستوى كل من عائلته ومؤسسته من خلال :

1 – التكفل شخصيا بمشاكل أقربائه وعماله.

2 – يمكنهم من تحسين مكانتهم الاجتماعية من خلال قدرته .

3 – مطالب بان يكون نموذجا مثاليا ، فهو الرجل المتدين ذو التصرفات الجيدة.

2 – 4 – 2 . فعالية المؤسسة وعملية التوظيف : الكفاءة الفعلية للمؤسسة ليست اقتصادية وإنما اجتماعية، بحيث إذا أراد رب العمل الوصول إلى مكانة اجتماعية معينة اعتمادا على حجم وجودة الأشياء فسيفشل . لذلك يعمل على إعادة توزيع "الرمزي" بما يسمح بخدمة مؤسسة . فيعتمد إذن على توظيف أفراد من جماعته ويضبط عمله على أساس النمط الأخوي . هذا النمط الذي يزود المؤسسة بعمال أوفياء وبذلك تدعم الجماعة المؤسسة ماديا من خلال العمل "الفعال" لعمالها . وبالمقابل لا يحقق هذا النمط فعالية للمؤسسة إلا إذا كانت فعالة بالنسبة إليه ماديا ورمزيا: الحصول على مكانة اجتماعية مرموقة.

لقد أشار الباحث إلى نقطة هامة مفادها أن هذا النمط الأخوي يعمل حسب حجم وطبيعة المؤسسة وكأنه في علاقة طردية مع الحجم، لأن المؤسسات الكبيرة لن تتمكن من توظيف عمال ينتمون إلى نفس الجماعة أو القبيلة فتستعين بمناطق أخرى مما يخلق صراعات للسيطرة على المؤسسة .

(1)Henni Ahmed , Le cheikh et le patron , Usage de la modernite dans la reproduction de la tradition" , Opcit, p 26 .

2 – 4 - 3 . مقارنة بين النموذج الفيبيري والنموذج الأخوي :ينطلق الباحث من فرضية أن العلاقة الأجرية لا تعمل على النمط الاقتصادي كمنتج لرأسمال (القيمة التبادلية) ولكن تعمل على النمط الأخوي : وهل تنتج رأسمال ؟

يرى الباحث أن رأسمال المنتج هو رأسمال شبكة (Capital reseau): وهو مخزون من العلاقات، وجودها هو الذي يمنح استمرارية وتفوقا للمؤسسة، فكلما كانت هذه العلاقات متعددة وفعالة كلما نمت إمكانيات توسع وتكثف إنتاج المؤسسة.و منه يكون لهذه الشبكة دورا مزدوجا:

1 – تسمح بضمان توظيف أعضاء من نفس الجماعة، وبذلك ضمان الفعالية المادية.

2 – تضمن نمو نشاط المؤسسة بضمان استمرار وزيادة التموين بالتجهيزات والمواد الأولية[1]، لذلك تحاول وضع عدد من الأفراد في مراكز تقديم الرخص (رخص الاستيراد، الإنتاج ...)

العمل وفق النموذج الفيبيري "مجرد" لأن ما يهم هو كميته فقط، وليس مرتبطا بشخص بعينه (من عائلة أو قرية معينة)، فهو كمية مجردة لنشاط الفرد غير المختلف وغير المعرف أي دون هوية شخصية، فالأسماء لا تهم وإنما الكفاءة والوظيفة وهو إذن عمل "بيروقراطي" بالمعنى الفيبيري[2].

وبالمقابل يحدد الباحث أنه في مجتمعاتنا، الفرد لا يعرف ككمية وإنما كعلاقة، بحيث تتأتى قيمته من نوعية هذه العلاقة ومن المكانة التي يحتلها في شبكة العلاقات. مسالة "من" ؟ تبقى أولية في سير الاجتماعي . الاسم يسبق الكفاءة لأنها تتماشى مع المكانة التي نحتلها، وبذلك المكانة تمنح الكفاءة، وهذه الكفاءة تبقى كفاءة التحكم في الأشياء والأفراد وليست كفاءة تحويل المادة. وضمن هذه السيرورة يتم تجاهل الأسماء التي لا تدخل في سيرورة التعيين المتبادل، أي تعيين أحسن منتج من اسم رب العمل بما يخدم الأخوة . فالإجابة على "من هو الأحسن في هذا أو ذاك النشاط؟" لا تتم حسب معيار الإنتاج المادي، العلمي أو الفني، ولكن حسب قاعدة

(1)Henni Ahmed , Le cheikh et le patron , Usage de la modernite dans la reproduction de la tradition" , Opcit , p 29

(2)Ibid , p 34

الاسم، لا نتعرف إلا على ذوينا، ومنه سيولة الأسماء هي التي تحكم السيولة المادية . فكل من التوظيف، الترسيم والترقية تتم بالتعرف على الشخص من خلال الاسم وليس الشهادة والكفاءة [1].

من خلال هذا العرض، يتبين أن المشروع الخاص المجسد في شخصية رب العمل الذي يأخذ صفة "الشيخ"، يوظف ويستغل خصوصيات المجتمع لخلق عوامل نجاحه. هذا النجاح الذي يعتمد على الجانب الاجتماعي الرمزي أكثر من الجانب المادي . فعملية التوظيف وما يتبعها من إجراءات إدارية تخضع لقاعدة "من تكون" بالنسبة لأقارب ومعارف رب العمل، مما يسهل مسعى خلق الوفاء لدى العمال .و من ناحية أخرى، وجود واستمرار المؤسسة يتعلق برأسمال رمزي قائم على شبكة من العلاقات التي تسهل وتضمن سيولة العلاقة بين المؤسسة ومحيطها .

2 – 5 . دراسة احمد بويعقوب (1997) : بداية يؤكد الباحث أنه قبل الإصلاحات التي أجريت في 1988 لم يكن من السهل تحديد الجوانب السوسيولوجية والاقتصادية للمقاول الجزائري . ولكنه منذ بدء هذه الإصلاحات وتحرير المجال الاقتصادي سمح بظهور عدد جد مهم من المقاولين والذين وصفهم بالجدد مقارنة مع الذين ظهروا خلال فترة الاقتصاد الموجه .

إن التركيز على معرفة خصائص هؤلاء المقاولين الجدد يمكن من إجراء مقارنة بينهم وبين قدامى الفاعلين الخواص"[2]. كما يرى الباحث أن هذه المقارنة التي تمكننا من استخراج الإختلافات بين كلا المقاولين تسمح بتسطير ظهور فئة جديدة من الفاعلين الاقتصاديين المرتبطين باقتصاد السوق والمتطورين في إطار ميكانيزمات متناقضة والمنتمية في نفس الوقت إلى قواعد الاقتصاد الموجه (بعض الحماية الجمركية للسوق، وجود الاحتكار، اقتصاد وتعاملات لارسمية ... الخ) وتلك الخاصة باقتصاد السوق (حرية المبادرة، تحرير الأسعار، سيولة الأملاك ورؤوس

(1)Ibid , p 36

(2)Bouyacoub Ahmed , “Les nouveaux entrepreneurs en Algerie en periode de transition : la dimention transationale” , In Les cahiers du CREAD , CREAD , Alger , N 40 , 2 eme trimestre , 1997 , p 105.

الأموال)، ليصرح في النهاية أن هؤلاء المقاولين الجدد ظهروا في ظل ميكانيزمات التحول، غير المستقرة والمتناقضة في معظمها[1].

التساؤل الذي انطلق منه الباحث هو معرفة ما إذا كانت فئة هؤلاء الفاعلين قادرين على التحول إلى فاعلين اقتصاديين فعليين وفئة اجتماعية حاملة لمشروع اقتصادي واجتماعي جديد؟ .و لقد أجري البحث على 35 مقاولا، وزعت عليهم استمارات مهيئة للإجابة على تساؤل البحث . وفي مرحلة ثانية تم إجراء مقابلات مطولة مع المقاولين الذين وافقوا على ذلك . وبعد معالجة الاستمارات لم يحتفظ الباحث إلا بعشرين مقاولا، اعتبروا جددا لأنهم انشؤوا مؤسساتهم بعد 1989، البقية كانوا من قدامى المقاولين، والذين لم يقبلوا تسجيل مقابلاتهم .أهم المؤشرات التي اعتمد عليها الباحث لتحديد مميزات هؤلاء الفاعلين الاقتصاديين الجدد هي المسار الشخصي وكيفية ولوج المجال الاقتصادي .

2 – 5 – 1 . خصائص المقاولين الجدد : من حيث السن المقاولون الجدد شباب نسبيا، ذوي مستوى جامعي، متحصلون على شهادات الهندسة أو العلوم الإنسانية والاجتماعية .و يشير الباحث إلى أنه من حيث المستوى التعليمي، هناك قطيعة اجتماعية فعلية مع مقاولي سنوات السبعينات، مؤكدا أنها إحدى خصائص المقاولين الجدد .

من أهم خصائصهم كذلك، أنهم من أصل عائلي، قليل الصلة بالفلاحة، فهم من عائلات التجار، الحرفيين والصناعيين، ولقد راكموا خبرة طويلة في القطاع العام والقطاع التجاري قبل خوض تجربة إنشاء مؤسسة خاصة. ولقد أصبحوا مقاولين بفضل المساعدة العائلية، وأحيانا يتعلق الأمر بتوسيع أو تغيير نشاط الآباء وإما بالتشارك مع أصحاب رؤوس الأموال أو بالتجمع فيما بينهم .

ويعد الأصل العائلي والاجتماعي للمقاولين الجدد جد مهما لدراسة مقارنة بينهم وبين القدامى . فلقد أوضح بوخبزة (1989)[2] أنه فيما يتعلق بأرباب العمل الذين ظهروا

(1)Ibid , p 106.

(2)Boukhobza M , "Rupture et transformations sociales en Algerie " OPU , Alger , Tome 2 , 1989 , p 635

بعد استقلال الجزائر، يمكن الكلام عن "قطيعة اجتماعية" فعلية، فحسب الدراسات التي أجريت في 1977، أرباب العمل غير الفلاحون أتوا بنسبة 39٪ من آباء فلاحين، 18٪ تجار وحرفيون، 13٪ عمال فلاحون، 15٪ عمال غير فلاحين و2٪ إطارات متوسطة .

من العرض السابق نجد أن المقاولين الجدد شباب في معظمهم، تابعوا دراسات جامعية، من أصل مهني متنوع لكن بسيطرة القطاع العمومي. ومن أصل اجتماعي قليل الصلة بالفلاحة، فهم من عائلات التجار الحرفيين والصناعيين.

2 – 5 – 2 . نشاطهم الاقتصادي : تفوق القطاع التجاري : ف 55٪ من المبحوثين يمارسون النشاط التجاري . ويرجع الباحث ذلك إلى التحرر الشامل والسريع للتجارة الخارجية بعد إمضاء اتفاق Stand bay في افريل 1994[1]، مما سمح بتوسع النشاط التجاري في بلادنا .

المؤسسات المنشأة هي مؤسسات مصغرة وهي مؤسسات ذات المسؤولية المحدودة (SARL) فهي سهلة الإنشاء وتتوافق جيدا مع شراكة رؤوس الأموال وخاصة مع الشراكة العائلية .ولقد توصل الباحث إلى أن هناك تحول بطئ نحو المؤسسة العصرية . فبالنسبة للذين ورثوا نشاطات عن آبائهم أو التجار، يكمن الشكل العصري للمشروع في إعادة تنظيم المحل، نوع المنتوجات المعروضة، نمط التمويل، الممارسات غير الرسمية .

أهم ما استخلصه الباحث هو العلاقة التي يربطها المقاول بالمال والقائمة على اعتباره كرأسمال بالمعنى الاقتصادي للكلمة : "فاللغة الجديدة للمقاول هو أن رأسمال لا بد أن ينتج رأسمال، واستهلاك الثروة والرفاهية لا بد أن يؤجل إلى وقت لاحق" [2].

من أهم خصائص هؤلاء المقاولين الجدد أنهم يشكلون مجموعة مختلفة حيث تشير عينة البحث إلى تنوع واختلاف كبير في كل من نمط عمل هؤلاءالمقاولين الجدد، وكيفية ولوجهم عالم الأعمال ليقدم بعدها عاملين لشرح هذا الاختلاف .

أولا : فرع النشاط محدد، الأعمال المرتبطة بوضع سيرورة إنتاج تجذب عموما الإطارات السابقة للقطاع العام، والذين يسيرون أعمالهم بطريقة شفافة وجدية حتى في

(1)Ibid, p 111

(2)Boukhobza M,Opcit , p 113.

حالة إذا ما تشاركوا مع أصحاب الأموال .النشاطات التجارية من نصيب قدامى التجار والصناعيين الذين غيروا نشاطهم أو أبنائهم الذين ورثوا نشاط الآباء، وما يميز هذه النشاطات هو البحث عن الربح في وقت قصير .

ثانيا : يظهر أن الخبرة السابقة تلعب دورا مهما، فالإطارات السابقة في المؤسسات العمومية، قليلي الحضور في النشاطات البسيطة للتجارة، حيث يؤكد أحد هذه الإطارات على نبل العمل الذي ينجزه حاليا، والذي يثري الخبرة المحصل عليها سابقا .هذه الإطارات السابقة حافظت على علاقة عفيفة مع المال حيث يصرحون أنهم لم ينشؤوا مؤسسات لربح المال فقط، لأنه كان بإمكانهم الحصول عليه بطريقة أسهل بممارسة نشاطات أخرى .

ثالثا : حجم الأعمال المنشأة يشكل أيضا عاملا مهما لتصنيف المقاولين الجدد . فحقا معظم المؤسسات ذات حجم صغير من حيث التشغيل، لكن من حيث رقم الأعمال، يمكن أن يضاهي رقم أعمال أكبر المؤسسات العمومية، خاصة بالنسبة لتجار الجملة المستوردين [1].

كحوصلة لنتائج البحث، يقدم الباحث خلاصة مفادها أن [2]:

- المقاولين الجدد عبارة عن فاعلين اقتصاديين، والذين يبحثون عن التميز والتفرد مقارنة مع أرباب العمل القدامى. ويأمل معظمهم في أن يكون مستقبل البلاد مرتبطا بمستقبل المؤسسة الخاصة .

- هؤلاء المقاولين الجدد لا يكونون مجموعة متجانسة لا اقتصاديا ولا سوسيولوجيا، ولا حتى من حيث مشروع المجتمع الذي يتصورونه .

- مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق والمتميزة بميكانيزمات متناقضة، سمحت بتطور وظهور هؤلاء المقاولين الجدد . ولكن الدولة تلجؤ من وقت إلى آخر إلى التهديد بالرجوع إلى الرقابة الشديدة على النشاطات الاقتصادية بما فيها ميدان الجباية، منح السجل التجاري، دخول الاستيراد ... هذا الخطاب والوضع الأمني أضعف من حركة

(1)Ibid , p 118.
(2)Ibid , p 118.

الاستثمار الخاص المتميز بلااستقرار في فروع النشاط مع الإصرار على مبدأ تحقيق ربح سريع اليوم قبل الغد.

تضمنت هذه الدراسة إذن أهم خصائص المقاولين الجدد الذين ارتبط ظهورهم بمرحلة اقتصاد السوق وما تحمله من مميزات . حيث لاحظنا إحداث القطيعة مع المقاولين القدامى من حيث المستوى التعليمي والأصل العائلي، إضافة إلى أنهم يفضلون أكثر النشاط التجاري الذي يؤكد مبدأ الربح السريع، أما النشاط الصناعي فهو من نصيب الإطارات السابقة في القطاع العام .

الاستنتاج :

تنوعت الدراسات السابقة من حيث إشكالياتها، مناهجها ونتائجها، فإذا اعتمد البعض منها على المسار الاجتماعي والشخصي كمحدد أساسي للتعرف على خصائص هؤلاء المقاولين والبعض الآخر ربط المقاولين بالبورجوازية ومنه تحليل الخطاب الرسمي للدولة حول هذا القطاع الذي تمثله، فقد فضل البعض الاكتفاء بدراسة حالة واحدة ... الخ .

العامل المشترك بين نتائج هذه الدراسات، إن العائلة ظلت تلعب دورا مهما خاصة في عملية تراكم رأسمال، وإمداد المؤسسة الجديدة باليد العاملة التي تحتاجها والتي تحافظ – وهو الأهم – على سر الأعمال والنجاح. من ناحية أخرى، يعتمد هذا المقاول على علاقاته الاجتماعية لتهيئة أسباب نجاحه ونجاح مؤسسته في شكل رأسمال اجتماعي .

إن استعراضنا لهذه الدراسات مكننا من التعرف أكثر على الموضوع الذي نتعامل معه، ومكننا من التعرف على أهم المفاهيم وأهم خصائص هؤلاء المقاولين وسلوكاتهم في ميدان المؤسسة ومختلف ممارساتهم في المجال الاقتصادي وحتى الاجتماعي الجزائري، إلا أن الكتابات حول موضوع المقاول تتنوع كذلك على المستوى العالمي، حيث كرس عدة مؤلفين وباحثين جهودهم وأعمالهم لتحديد معالم وخصائص هذه الشخصية .

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

1. عبد الرحمان عبد الله محمد، علم الاجتماع الاقتصادي، ج 2 في ضوء النظام الاقتصادي العالمي الجديد، دار المعرفة الجامعية، 1997.

2. الليثي محمد علي، التنمية الاقتصادية، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1977، ص 81 .

3. الموسوي ضياء مجيد، النظرية الاقتصادية، التحليل الاقتصادي الجزئي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989.

المراجع باللغة الفرنسية:

Les livres :

1. A.R. Francois, "Manuel d'organisation, organistion de l'entreprise, Les Editions d'organisation, Tome 2, Paris, 1983.

2. Baudhuin Fernand, Principes d'economie contemporaine, la production, les Editions Gesard et C, Belgique, 1966.

3. Bergeron Pierre et Kahl Alfre, Introduction aux affaires, Gaetan Morin, Editeur, Canada, 1993.

4. Boukhobza M, "Rupture et transformations sociales en Algerie "OPU, Alger, Tome 2, 1989.

5. Boutillier Sophie et Uzunidis Dimitri, L'entrepreneur, une analyse socio – economique, Economica, Paris, 1995.

6. Durcker Peter, Les entrepreneurs, Traduit de l'americain par Hoffman Patrice, Editions Jean – Claude Lattes, 1985.

7. Henni Ahmed, Le cheikh et le patron, usage de la modernité dans la reproduction de la tradition, OPU, ALGER, 1993.

8. Hisrich RD et Piters MP, Entrepreneurs ship, Lancer, elaborer et gerer une entreprise, Economica, Paris, 1991.

9. Liabes Djillali, Capital Privé et patrons d'industrie en Algérie (1962-1982), CREAD, Alger, 1984.

10. Peneff Jean , Les chefs d'entreprises en Algerie" , In actes du colloque , entreprises et entrepreneurs en Afrique , (XIX eme et XX eme siecle) , Edition L'Harmatan , Paris , Tome 2 , 1983.

11. Peneff Jean : "Industriels algeriens" CNRS , France , 1981

12. Schumpeter J, Capitalisme, socialiste et democratie, traduit de D'anglais par Fain Gael, Petite bibliotheque Payot, Paris, 1967.

13. Verin Helene, "Entrepreneurs, entreprises" Quelques remarques historiques pour leur definition", In Actes du colloque entreprise et entrepreneur en Afrique (XIX eme et XX siecle), Tome 1, Editions l'Harmattan, Paris, 1983.

Les revues:

Boukhobza M, "Rupture et transformations sociales en Algerie", OPU, .Alger, Tome 2, 1989

1. Boutillier Sophie, "L'entrepreneur dans la theorie economique" In problemes economiques, N 2482,21 Aout, 1996.

2. Bouyacoub Ahmed , "Les nouveaux entrepreneurs en Algerie en periode de transition : la dimention transationale", In Les cahiers du CREAD, CREAD, Alger, N 40, 2 eme trimestre, 1997

3. Cassarino Jean Pierre, Les entrepreneurs tunisiens et leurs experience migratoire passee en Europe: la formation de reseaux" In correspondances, Institut de recherche sur le maghreb contemporaire IRMC, tunis, N 4, Fevrier 1997.

4. Djelouat Nourin, "Efficacite economique et gestion symbolique, Etude de cas d'une entreprise privee", In Les cahiers du CREAD, CREAD, Alger, N 11, 1987.

5. Liabes Djillali , "Entreprises et bourgeoisie d'industrie en Algerie" In Les cahier du CREAD , CREAD , Alger , N 1 , 1984

6. Revue Insaniat, CRASC, Oran, N 1. 2.

7. Revue de CENEAP, CENEAP, Alger, N 2, Juin, 1985.